العلاقة بين المدخلات الأمنية الرسمية والمخرجات على نطاق اجتماعي

أ.د. معن خليل العمر

١ . العلاقة بين المدخلات الأمنية الرسمية والمخرجات على نطاق اجتماعي

١ .١ المقدمــة

هناك علاقة مستمرة ودائمة بين الأجهزة الأمنية والشرائح والوكالات الاجتماعيـة مـن أجـل تحقيـق وظيفـة الطـرف الأول (الأجهـزة الأمنية) في حمايـة المجتمع مـن الاعتلالات والاضطرابـات التي تصيـب الطرف الثاني (المجتمع) المتأتية من المؤثرات السلبية للتغيرات الاقتصادية أو التكنولوجية أو الثقافية أو الاجتماعية التي يسـتخدمها بعض الأفراد كمنفذ للخروج عن سـلطة المعايير والقواعد الضبطية الاجتماعية الرسـمية فيسيئون استخدامها أو يسـتغلونها للمـروق مـن التزاماتهم الضبطيـة وبالذات من قبل الشـباب الذي يمر بمرحلة تحول فسـيولوجية واجتماعية تربك تصرفه أحياناً وأحياناً أخـرى تدفعـه للخـوض في تجربـة كل شيء جديـد عليه لمعرفـة جوهره على صعيد الممارسة، فيجنح أو ينحرف عن المعايير المرعية في مجتمعه. الأمر الذي يتطلب تدخل أولياء الأمور في الأسرة والمعلمين في المدرسة ورجال الدين في المساجد ورجال القانون في الأجهزة الأمنية بالتدخل في تنبيه وتوجيه هؤلاء الجانحـين؛ لكـي لا يوغلـوا في جنوحهـم ويتحولـوا إلى محترفـين أو مجرمين ويخسر المجتمع بعضاً من عناصره الشابة.

ويقتـصر موضوعنا هـذا بالحديث عن دور الأجهـزة الأمنية في تعاملها مع أفراد المجتمع بشـكل عام؛ لأنها المسـئولة عن حماية المجتمع من انحراف بعـض أبنائه عـن ضوابطـه الاجتماعية وبالذات الرسـمية التـي تمثل جوهر وظيفتهـا المؤسسـية لذا يتطلب منهـا أن تكون المبـادر الأول في هذا الضرب

من المسئولية الرسمية والمجتمعية قبل أن تتصدع معايير المجتمع وتضعف على مر الزمن، فتبقى مهمتها منشغلة بمعالجة هذا التصدع، فتبتعد عن المهام الأخرى المكلفة بها، لذا فإن الوقاية من الانحرافات الاجتماعية يكون أسهل من علاجها وإزاء ذلك تتأتى ضرورة استمرار الأجهزة الأمنية في علاقاتها مع أفراد المجتمع من خلال تقديم تعليمات وتنبيهات وإرشادات مستمرة للجمهور حسب ما تقتضيه ضرورة التحول أو التغير الاجتماعي.

ولما كانت سُنّة الحياة الاجتماعية التغير، فإن افرازاتها السلبية تستمر تباعاً لا سيما وأن هناك العديد من الأفراد يستغلون هذه التغيرات من أجل تحقيق مصالحهم الذاتية بعيداً عن المصالح العامة وأحياناً الإساءة لهيبة المعايير الاجتماعية السائدة في مجتمعهم.

١ .٢ هدف الدراسة

هدف الدراسة هو كيف يتم تحقيق الأمن الاجتماعي؟الذي يشير إلى التوازن الاجتماعي Social Equilibrium بين ما هو قائم وما هو قادم بين ما هو موروث (ثقافياً واجتماعياً) وما هو مستجد (تقنياً وفكرياً) بين الوظيفة الاجتماعية Social Function والأمراض الاجتماعية pathology وبين التغير الاجتماعي والمحافظة على الوضع القائم.

وما يمثل صمام الأمان لحماية الأمن الاجتماعي هي:

١ ـ وسائل الضبط الاجتماعية العرفية.

٢ ـ وسائل الضبط الرسمية.

٣ ـ المؤسسات العقابية والإصلاحية والرعائية.

٤ ـ التنشئة الاجتماعية.

وبناءً على ما تقدم، فإن الأمن الاجتماعي يعني نقيض التفكك الاجتماعي ويتصارع مع الانحراف الاجتماعي والجنوح القانوني ولا يتعايش مع المشكلات الاجتماعية، لكنه ينسجم مع التنظيم الاجتماعي.

لذا سوف تقتصر هذه الدراسة على آلية علاقة الأجهزة الأمنية بالنسق الاجتماعية وما تؤول إليه من ممارسات ضبطية وتوجيهية تضمن عدم الاضطراب الاجتماعي وممارسة وظيفتها الأمنية وتعالج ما يفرزه التغير الاجتماعي من سلبيات تمثل عللاً اجتماعية.

١ .٣ مفاهيم الدراسة

لهذه الدراسة مفاهيمها الخاصة بها نستعملها لتوضيح مدلولات العلاقة القائمة بين نسقين رئيسيين في المجتمع وهما النسق الاجتماعي والنسق الضبطي وهي :

١ ـ المخرجات Output : التي تعني أية حركة معلوماتية (تعليمات أو إرشادات أو تنبيهات أو تحريصات) أو معايير وقواعد ضبطية تعكس وظيفة وهدف المؤسسات الأمنية كنسق ضبطي رسمي تطرحها خارج حدودها موجهة إلى المتلقي المتمثل في الجمهور من أجل المحافظة على نمط حياته الأمنية وتنبه أفراده من عواقب الانزلاقات في وهد الانحراف أو الجريمة التي تخترق القوانين المرعية في المجتمع.

٢ ـ المدخلات Input: التي تعني موجات معلوماتية (تعليمات أو إرشادات أو تنبيهات أو تحريصات) أو معايير قواعدية آتية من

المحيط الداخلي (تحديداً الأجهزة الأمنية) متجهة نحو حدود النسق الاجتماعي لتنبيهه وتحصينه من الانحراف عن معايير قواعده الضبطية.

٣ ـ النسق الاجتماعي: الذي يشير إلى أنماط متألفة من عدة قيم وكل قيمة تنطوي على عدة معايير اجتماعية موروثة في الأجيال الماضية، لكي تنظم حياة الناس في حياتهم اليومية وتطبعهم بطابعها البيئي والمحيطي.

٤ ـ النسق الضبطي: أي القواعد الرسمية التي تسنها المؤسسات الضبطية من أجل حماية المجتمع من التصدعات والانحرافات التي قد تحصل له عبر تحولاته وتغيراته حتى ترقى سلوكية الأفراد وتنظم حياتهم الاجتماعية ويعيشوا بأمان وسلام.

٥ ـ التوقعات: هي مجموعة تهيئات يصل إليها عقل الفرد عن أحكام وآراء الناس عن صورة اجتماعية يستخدمها في تعامله مع الآخرين.

٦ ـ العلاقة: هي تفاعلات الأفراد المتكررة من أجل تحقيق مصالح أو غايات مشتركة تنتهي بتقاربهم أو تباعدهم.

٧ ـ الضوابط الاجتماعية: هي مجموعة معايير وضوابط يضعها الأفراد لإشباع حاجتهم التنظيمية وحماية حقوقهم الفردية والحفاظ على إمكاناتهم الاجتماعية وهي على ثلاثة أنواع: عرفية ودينية ورسمية.

٨ ـ التغذية الراجعة feed back أو التغذية الاسترجاعية التي تعني ردود فعل منعكسة عن فعل في الواقع الاجتماعي تعبر عن طبيعة وقوة تأثير فعل الفاعل وتكون على نوعين: إيجابية وسلبية.

١ . ٤ لماذا المطالبة بهذه العلاقة؟

للإجابة على هذا السؤال علينا أن نرجع إلى طبيعة الإنسان الاجتماعية التي تميزه عن الحيوان من حيث كونه حيواناً اجتماعياً إذ إن كل إنسان يضع لنفسه مبادئ ومعايير فردية تعبر عن حاجته ورغائبة لكي تميزه عن الآخرين في سلوكه وتفكيره وتصوره وعلائقه ومنطقه. بذات الوقت يخضع لمعايير وقيم ومبادئ جمعية لتمكنه من العيش مع الأفراد المحيطين به في المجتمع العام من أجل اكتساب صفات سلوكية وتفكيرية ومنطقية تعكس صفات مجتمعية (أي تحقيق متطلبات اجتماعية) وفي الآن نفسه يخضع لقواعد قانونية ولوائح ونظم مكتوبة حتى يعمل ضمن فريق عمل متنوع الاختصاص في تنظيم رسمي ينمي فيه خبرته المهنية ويحصل على مال يعيش منه (أي تحقيق متطلبات تنظيمية) ومن أجل أن يكمل متطلبات نواميس عيشه يكتسب عن طريق تنشئته الأسرية وتعاليم دينية تضبط وتنظم مشاعره وتفكيره الروحي المتصل بالخالق وبالكون وما يدور في فلكه (أي من أجل تحقيق متطلبات روحية ـ دينية).

جميع ذلك يفسر لنا لماذا هناك ضوابط فردية واجتماعية وروحية وتنظيمية كذلك تقول لنا لماذا يخضع الفرد طواعية وليس بالقسر بشيء من التفصيل، إن امتثال الأفراد لضغوط الجماعة التي ينتمون إليها أمراً وارداً وقائماً، لأنه لا يستطيع أن يعيش منعزلاً عن الآخرين في كل وقت وفي كل مكان أو على طول الخط لأنه اجتماعي الطبع، بل حتى بين المخلوقات غير البشرية يحصل مثل هذا الامتثال المتأتي من ضغوط القطيع الذي يعيش في وسطه. فهي إذن حالة طبيعية تكشف عن قوة تأثير الجماعة وضغوطها على أفرادها وأعضائها من أجل تحقيق وحدتها وترابط عناصرها.

بتعبير آخر، إن من متطلبات الحياة الجمعية والاجتماعية هي تأكيدها (امتثالها) الذي يتطلب الالتزام بمعايير وقواعد تضعها الجماعة الاجتماعية من أجل وحدتها ووجود بقائها ووظيفتها وأهدافها وعادة ما تمثل هذه المعايير والقواعد ضغوطاً على الرغائب الفردية لتأسس قواسم مشتركة بين أعضاء الجماعة التي وضعتها.

إذن من أجل تنظيم روابط الأفراد يتطلب وضع معايير وقواعد ليتم الامتثال لها وهنا يحصل الضبط، لأن الأمتثال يمثل أحد أوجه الضبط وما يصاحب هذا الامتثال هو مكافأة كل من يمتثل بمنحه مكانه اعتبارية عالية بين أفراد الجماعة ومعاقبة كل من لا يتمثل بوضعه بمكانة اعتبارية واطئة.

بات واضحاً الآن أن بداية حياة الفرد في عالم الضوابط الاجتماعية كانت طواعية اندفعت في حاجتها للعشرة والانتظام وتحقيق وجوده في العيش وطمأنة طموحاته في الأداء والرقي. وفي هذا الصدد قال لا بيير (عالم اجتماعي فرنسي حديث) إن ضغوط الجماعة تكون أكثر فاعلية من أعضائها إذا كان حجمها صغيراً وتتصف بعلاقات اجتماعية حميمة وودية لا تشوبها شائبة ولا يكدرها صداع أو خلاف أو نزاع بين الأفراد.

بمعنى منسجمة فيما بينها وعندما يتوقع بقاءه فيها لفترة زمنية طويلة وليس لأجل قصير وعندما تتمتع جماعته باتصالات وعلاقات واسعة مع جماعات وأصحاب مواقع مميزة داخل المجتمع، فإن الفرد فيها يخضع لضغوطها وشروطها وقوتها وسلطتها ويستجيب لطلباتها ويمتثل لتنظيماتها ويكتسب معاييرها ويتماثل معها لكي يشبع حاجته عن طريقها.

لا جناح إذن من القول إن المجتمعات البدائية والبدوية والريفية والتقليدية نجحت في ضبط سلوك أفرادها بواسطة نواميسها وأعرافها التي

ورثتها من أجيالها السالفة فباتت وسائل ضبطية ملتزم بها دون حاجتهم الضرورية إلى قوانين رسمية أو عقوبات رادعة.

لكن مع توسع الحجم السكاني وتنوع الثقافات تطورت الحكومات الرسمية والقوانين والعقوبات وعندما يكون الفرد وسط حشد كبير من الناس فإنه يشعر بضياعه بين الأعداد الهائلة من الناس وهنا تمسي الضوابط العرفية غير كافية وغير ملائمة وغير عملية، الأمر الذي يتطلب وجود ضوابط رسمية كحاجة ضرورية لحماية الفرد والمجتمع معاً وبالذات مع ظهور متغيرات حديثة لم تكن قائمة وموجودة في المجتمعات القديمة مثل:

١ ـ وجود حيوية متدفقة في طاقتها الفريدة الذاتية والشخصية والاجتماعية

٢ ـ تنوع وتعدد وتكاثر مصالح وأهداف ومواقف الفرد

٣ ـ تشابك وتقاطع هذه الطاقات والمصالح والأهداف والمواقف

٤ ـ تعدد وتنوع التنظيمات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية

٥ ـ تنامي متطلبات الحياة العصرية

٦ ـ مواجهة الفرد لهذا الخضم الاجتماعي المتعقد

٧ ـ تضمن المحيط الاجتماعي العصري متغيرات عديدة ومترابطة بشكل متشابك تعسر عيش الفرد في أبعاده الثلاثة (الموقت والمادي والرمزي) (P.P.1992,Ritzer.440-439)

وفي ضوء ذلك باتت الضوابط العرفية غير كافية ومسايرة لتطوير الحياة المتغيرة باستمرار، فتم تشريع قوانين ولوائح تنظيم حياة الإنسان العصري

في حياتـه اليوميـة وتنامـت الحاجـة إلى وجود تنظيمات رسـمية تتـولى التزام الأفراد بها ومعاقبة كل مخالف لها. فأخذ النسـق القانوني الشرعي هذه المهمة الضبطيـة ومع توسـع الحجم السـكاني وتعـدد فئاته العرفيـة والدينية وتنوع مصالحها وتكاثـر متطلبات الحياة العصرية ضعفت آليات الضبط العرفية في ضبطها للأفراد، بذات الوقت ازداد جهل الأفراد في النسـق الاجتماعي بغاية هدف التعليمات والضوابط الأمنية الرسـمية التي تصدر بشـكل مسـتمر في مؤسسـاتها. واقترنت صورة رجل الأمن في الذهنية الشـعبية الاجتماعية بأنه حـارس وحامي السـلطة لا المجتمع، مما جعلت هذه الصـورة الذهنية تأخذ بعداً نفسياً وعلائقياً بين الشرطي والمواطن. علاوة على عدم اهتمام بالضحية مـن قبل المؤسسـات الأمنية في متابعة قضيتها ومحاسـبة الجاني بشـكل جدي وشرعـي، ثم جـاء فقدان التغذيـة الراجعة بـين الأجهزة الأمنيـة والشرائح الاجتماعية لمعرفة مدى نجاح أو فشل برامجها الضبطية والأمنية بين الناس.

وقـد بـات واضحاً إذن بعدما قدمناه من شرح مفصل لماذا أمسـت هذه العلاقـة بـين الأجهزة الأمنيـة والمجتمـع حالة ضروريـة وملحة لدراسـتها ومعرفـة موطن قوتها ومراكز ضعفها مـن أجل تفعيلها وإزالة معوقاتها لكي يحيـا المجتمع حياة حضرية متمدنة تحفظ حقوق الفرد وترقي من مسـتويات عيشه ليعيش بأمان وسلام.

١ .٥ لماذا لم تذهب المدخلات إلى المخرجات ؟

بعـد أن أوضحنـا ضرورة وجـود الأجهزة الأمنيـة في المجتمع الحديث علينـا أن نحدد نوعها وهل هي منسـجمة أم متعرقلـة أم متصارعة؟ ولماذا لم تصـل المدخلات إلى المخرجات من خلال ما طرحناه من تطورات حديثة في

المجتمع المعاصر؟ نستطيع القول إن العلاقة بينهما غير متوازنة دائماً. أي غير متساوية بين مدخلات الأجهزة الأمنية ومخرجات المجتمع. أقول إنها غير انسيابية دائماً ولا تحصل بشكل تلقائي؛ لأن الضوابط الأمنية متضمنة معايير وقواعد توجه سلوك الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية في الحياة العامة اليومية وما يعوق تقبل مدخلات الأجهزة الأمنية من قبل أفراد المجتمع التي لا تكمن في طرف واحد، بل عند الطرفين أي منها ما هو صادر من الأجهزة الأمنية ذاتها في أسلوب تقديم المدخلات ومتابعتها والأخرى تكمن في طبيعة الأفراد من حيث تعدد وتنوع مصالحهم الذاتية وتنامي متطلباتهم العصرية وضعف الضوابط العرفية عندهم وسواها.

لأن أي مشكلة لا تحصل أو تقع بسبب واحد أو من طرف واحد، بل من عدة أطراف مشتركة فيها. ومادمنا بصدد دراسة علاقة مدخلات الأجهزة الأمنية الرسمية بالمخرجات على الصعيد الاجتماعي فإننا نستطيع القول إنه كلما كانت الأولى (المدخلات) واضحة وعملية وتصدر بشكل مستمر دون انقطاع من أجل توعية المواطن أمست المخرجات قليلة، وأضحى النسق الضبطي محوراً لتنظيم حياة الناس في النسق الاجتماعي والعكس صحيح.

وإذا ترجمنا هذه المعادلة على واقعنا العربي نجد أن العلاقة بين الجمهور والأجهزة الأمنية ليست دائماً واضحة، بل هي ملتبسة في بعض الأحيان ويشوبها الكثير من القصور وعدم التفاهم. وتتراوح هذه العلاقة بين الإيجابية والسلبية، بل قد تصل الحالة في بعض الأحيان إلى حد التعارض بحيث تتأثر طبيعة العلاقة بين الشرطة والمواطن بالانطباع الذي يكنه المواطن عن طبيعة عمل الشرطة وينعكس ذلك على مدى التعاون بينهما لتحقيق الأهداف الأساسية للشرطة، كما أن هذا الانطباع يؤثر في سلوك واتجاهات كل من الشرطي والمواطن تجاه بعضهما البعض والشرطة في الواقع هي التي تشكل

اتجاه وسلوك المواطن الذي يعد انعكاساً لموقف الشرطة وسلوكها (كتغذية راجعة لهم) وهذا الأمر يتوقف إلى حد كبير على معرفة رجل الشرطة لوظيفته والخدمة التي يقدمها وإدراكه أن الشرطة جزء من المجتمع أولاها ثقته وسلطته لتخدم أهدافه ومصالحه وأن نجاحه في أداء رسالته مرهون بالتعاون مع المجتمع ولا يتم ذلك إلا إذا قامت الشرطة بواجبها على أكمل وجه ضمن إطارها القانوني (الجزار ٢٠٠٥م، ص.ص ٨٠-٨١).

إنما هناك عقبات تحول دون تحقيق هذا التعاون وهي:

١ ـ عقبة تاريخية: كانت العديد من التشريعات تعطي رجل الأمن سلطات واضحة وبطبيعة الحال في ظل هذه السلطات تتعرض الشرطة للحريات والحقوق مستندة في ذلك إلى مبدأ المشروعية واحترام سيادة القانون وقد يترتب على ذلك أيضاً استخدام القوة المادية في مواجهة الخارجين على القانون ونتيجة لذلك بدأ الصدام بين الشرطة والشعب. وقد قامت بعض الحكومات بتسخير الشرطة وحولتها إلى أداة لحماية أوضاع فاسدة أو أنظمة مستبدة والتنكيل بالشعب، الأمر الذي أدى إلى أن تتملك الكراهية الشعب كله للشرطة وأن ينظر إليها كعدو وليس كخادمة له وقد أطلق البعض على بعض هذه الدول دولة البوليس (الجزار ٢٠٠٥م، ص٨٣).

٢ ـ الثقة المفقودة بين المواطن ورجل الأمن وذلك بسبب صورة الشرطي في الخيال الاجتماعي المرتبطة بالسلطة والنظام السياسي المتعسف في حكمه الذي يستخدم الشرطة كجهاز تنفيذي، لتنفيذ أوامره فقط عندئذ تكون الشرطة متعسفة أيضاً وهنا تزول وظيفة الشرطة الأساسية وهي خدمة المواطن وليس التعسف في حياته، الأمر الذي يجعله يشك في مهمة الشرطي ولا يثق فيه.

٣ ـ العقبة النفسية: وبناء على الصورة الذهنية المتعسفة للشرطي في ذهن المواطـن، فإن ذلك يفقد ثقته به ولما كان المواطن يميل إلى الانطلاق في تصرفاتـه ولا يريد أن يقيده أحـد، فإن وجود الشرطي هنا يكون جـزءاً للقيـود على حرية المواطـن فتبلور الكراهية عنـده ويظل هذا الشـعور كامناً في مخيلته ويبرز على السـلوك الظاهري عندما يسـتفز من قبل الشرطي.

٤ ـ طبيعـة مهنـة الشرطي: التي تعني الجهة التنفيذيـة للقانون في تطبيقه من أجل المحافظة على النظام القائم الذي يسمح له باستخدام القوة الماديـة لتحقيـق ذلـك وهـذا غالباً ما يتعـارض مع ميـل المواطن في انطلاقه في تصرفاته وسلوكياته التي لا يريد أن يقيدها أحد.

٥ ـ ضعـف الوعي الأمني التي مرجعهـا إلى اعتماد المواطن على علاقاته الصداقيـة والقرابيـة في الوقايـة مـن الجريمـة الناتجة عن عـدم ثقته بالجهاز الأمني والصورة الذهنية السـلبية للشرطي في نظرته له وإلى استغلاله من قبل السلطة الحاكمة في تنفيذ أوامرها المتعسفة.

لكي تذهب المدخلات إلى المخرجات... عليها أن :

بعد أن حددنا لماذا لم تذهب مدخلات الأجهزة الأمنية الرسمية العربية إلى المخرجات الاجتماعية نتناول الآن السبل التي تستطيع المخرجات سلكها مـن أجـل الوصول إلى المخرجات وتقبل الأخيرة لهـا حتى تم تحقيق أهداف وغايات الأجهزة الأمنية المنوطة بها كوظيفة نسـقية ضبطية، إذ إنها أصبحت للأجهـزة الأمنيـة في الوقـت الراهـن وظيفة اجتماعيـة، إضافـة إلى وظيفتها السابقة (الضبطية) والخدمية إذ إن فكرة إقرار الأمن والنظام عن طريق القوة

والسلطة والإملاء والتخويف قد تراجعت أمام سياسة إعلاء سيادة القانون واحترام مبدأ المشروعية وحقوق الإنسان الذي هو مطلب كل مواطن وهذا يتم بـ:

١ ـ بايقاظ الوعي الأمني لدى المواطن من خلال تعريفه بفداحة الأخطار الناجمة عن تعاظم النشاط الإجرامي واستفحاله داخل المجتمع.

٢ ـ تحسين الصورة الذهنية للشرطي وتجميلها عند المواطن من خلال احترام حقوق الإنسان دون التسلط عليه والمساس بحريته والتعرض له.

٣ ـ أن تكون مدخلات الأجهزة الأمنية الرسمية متصفة بالمرونة في صيغتها والنظرة الواسعة في هدفها لكي تجذب تأييد أكبر قدر ممكن من المواطنين وتسهل تكيفهم ولا تساعدهم على العيش في حياة اجتماعية سريعة التبدلات الجغرافية والنفسية والاجتماعية والرسمية التي تعوق اتصالهم وتواصلهم. أي جعلهم يعيشون مع دقائق الحاضر.

٤ ـ مراجعة الأجهزة الأمنية لمدخلاتها باستمرار كي تعدل وتبدل تعليماتها ومعاييرها بشكل مستمر حتى تواكب تطورات روح العصر أكثر من تأكيدها تماثل الأفراد لها أو لهويتها أو لتعارضها معها عندئذ تقلل من مشاكلها ومعاناتها وهمومها واضطرابها. أي تساعد الشرائح الاجتماعية على تنظيم حياته، اليومية ولا تقف حائلاً أمام تطلعاتها وطموحاتها وذلك من خلال تغذية المواطنين بمصادر معلوماتية غنية عن العنف والإجرام والجنوح والإرهاب، في حاضرها ومستقبلها، لأن من واجب الأجهزة الأمنية استباق

الأحداث الإجرامية وتشخيصها وطرحها عن طريق مداخلها لتذهب إلى مخارجها الاجتماعية (عن طريق الأسرة والمدرسة والمسجد والتلفاز والمذياع والصحف والمجلات) من أجل توعية الناس بما يحدث وتعريفهم بأخطارها الاجتماعية والنفسية والصحية.

١ .٦ تفاعل (المدخلات) مع المخرجات

ذكرنا في ورقتنا هذه أن العلاقة تعني تفاعل متكرر ومستمر بين طرفي العلاقة من أجل إرساء قاعدة إيجابية مثمرة تخدم أهداف ومصالح الطرفين. بذات الوقت أوضحنا العقبات التي تقف حائلاً أمام المدخلات من وصولها إلى المخرجات فضلاً عن شرحنا للسبل التي تستطيع المدخلات الوصول إلى المخرجات. والآن وصلنا إلى طرح الأنشطة الاجتماعية والأمنية التي تستطيع الأجهزة الأمنية القيام بها لكي تجذب الشرائح الاجتماعية لها وتساعدها في وظيفتها الأمنية والاجتماعية. أي أن يحصل تأثير (تفاعل) بينهما من أجل تحقيق الأمن الاجتماعي وإرقاء تصرف الفرد إلى المستوى الحضاري ـ المتمدن... وهي ما يلي:

١ ـ أعمال النجدة وهي الأعمال التي تقوم بها المؤسسات الأمنية استجابة لنداء أفراد المجتمع في أي طارئ على مدار الأربعة والعشرين ساعة.

٢ ـ الرعاية اللاحقة للسجناء وهذا دور اجتماعي تقوم به إدارة السجون بوصفها إحدى المؤسسات الأمنية ممثلاً في الرعاية الاجتماعية لتأمين العمل الشريف بعد قضاء مدة السجن ومساعدة الطلقاء.

٣ ـ المشاركة في حماية الآداب العامة والتبصير بمواقع الزلل الأخلاقي.

٤ ـ تقديم خدمات إنسانية مثل:

أ ـ زيارة المرضى المنومين على الأسرة البيضاء وتقديم تهنئة عيد الفطر المبارك وعيد الأضحى من كل عام وإهدائهم هدية رمزية والاطمئنان على صحتهم.

ب ـ التبرع بالدم.

جـ ـ إقامة معارض توعية بالمدارس بمختلف المراحل الدراسية على مدار العام وأثناء الإجازة الصيفية وتنظيم برامج للطلاب لزيارة إدارة الأمن.

د ـ مشاركة إدارة دوريات الأمن في المهرجانات والمناسبات العامة لتقديم الدور التوعوي للمجتمع مثل مهرجان الجنادرية.

و ـ استقبال ومتابعة الشكاوى والمقترحات ومتابعة الصحف اليومية وتفعيل ما يكتب من شكاوى ومعالجتها ومكافأة من يتعاون مع المجتمع ورجال الأمن [الحربي ٢٠٠٤ ص.ص ٦٧٢-٦٧٣].

ز ـ تنفيذ برامج الإصلاح الاجتماعي داخل السجون سواء في شكل توعية أو محاضرات أو في شكل إنشاء دروس تعليمية لإكساب نزلاء السجون مهناً حرفية يستطيعون ممارستها أثناء تنفيذ العقوبات وبعد الخروج من السجن ومن ثم استصلاح العناصر الإجرامية وإعادتهم إلى حظيرة المجتمع الفعال وتتبع تلك الرعاية اللاحقة للسجناء بعد خروجهم من السجن للحيلولة دون عودتهم للجريمة ومساعدتهم على تخطي

مصاعب الحياة الاجتماعية بعد الخروج من السجن [الشمراني ٢٠٠٤ ص٧٢٦].

حـ ـ تنظيم زيارة منتظمة لبعض الشرائح الاجتماعية المتعلمة لعدد من مراكز الشرطة، كي يتعرفوا على عمل رجال الأمن والأساليب المعتمدة في كشف الجرائم وزيارة أماكن السجون ومراكز التدريب.

جميع هذه الإجراءات وسواها تبين تجسير الثقة بين الأمن والمواطن وتقترب أكثر من أفراد المجتمع وتقوي علاقتها بهم ولكي لا يعيش أفراد المؤسسات الأمنية بعزلة عن المجتمع ويعتكفوا في ثكناتهم وداخل أقسام الشرطة وداخل سيارات الشرطة (النجدة والمرور)، مما يجعلهم بعيدين عن الناس ومنفصلين عنهم، الأمر الذي يمنع عندهم التفاعل مع الجمهور ليوصلهم إلى عدم إقامة علاقة اجتماعية بينهم، فيجعل الجهاز الأمني في وادٍ والمجتمع في وادٍ آخر وهذا نقيض ما يفترض أن يكونوا عليه، لأن كليهما متكافلان في المحافظة على تماسك البناء الاجتماعي لمجتمعهم.

١ . ٧ التغذية الراجعة لمدخلات الأجهزة الأمنية

لقد ذكرنا في الأبواب السالفة المخرجات التي أصدرتها الأجهزة الأمنية الرسمية للشرائح والمؤسسات الاجتماعية فباتت مدخلات عندها وفي هذا الباب سوف نعرض استجابات هذه الشرائح والمؤسسات الاجتماعية لمخرجات الأجهزة الأمنية الرسمية وهي:

١ ـ في المجال المدرسي: باتت هناك توعية طلابية بأهمية وقت الفراغ وتعريفهم بميولهم بعد اكتشافها وتنميتها مع توفير الإمكانات

المناسبة لاستغلال وقت فراغهم، بما يفيدهم وينفعهم. ثم التشديد على منع التدخين داخل أسوار المدارس وخارجها باعتبار التدخين طريق الانحراف المبكر بين الطلاب (الحوشان ٢٠٠٤م، ص ١٣٩).

٢ ـ في مجال المساجد: إذ بدأ الخطيب باستثمار خطبة الجمعة بعرض الموضوعات المهمة وطرح المسائل التي تمس المجتمع بأسره ويتعلق بها مصيره وحث أفراد المجتمع على الاستقامة على منهج الله تعالى ولزوم جادة الصواب والتحذير من الانحراف عن الصراط المستقيم وأهمية الاستقامة السلوكية وبيان مساوئ الانحراف والتنفير من الإقدام على الجريمة وإيضاح العواقب الوضيعة المترتبة على البعد عن المنهج السوي (العمري ٢٠٠٤م، ص٢٣٠).

٣ ـ وعلى صعيد الأسرة: ابتعاد الأسرة عن إرهاب ناشئيها وتخويفهم منذ الصغر ومنعهم من تحقيق مطالبهم عن طريق اتباع رغباتهم ،لأن توفير الأمن والشعور به منذ الصغر يحدد شخصية الطفل. وقد سعت الأسرة في إيجاد جو يسوده الوئام والتعاطف والتراحم داخل الأسرة، لأن الناشئة إذا نشؤوا في جو يسوده ذلك تحقق فهم الأمن والاستقرار ومن ثم حقق في مجتمعهم (محمد ٢٠٠٤م، ص٤٠٠).

٤ ـ الشرطة المجتمعية (الجوارية) Community Policing وأحياناً تسمى بالحراسة الجوارية Neighboarhood Watch التي تعني اقتراب المواطن من الشرطة ليبادر لمساعدتها في أداء مهامها التي بدورها يتم التعامل معه بأسلوب لائق وفي احترام تام لكل حقوقه ومكتسباته

كمواطن وكصاحب حقـوق (في الخدمات الأمنية) بتعبير آخر جعل المواطن يسهم بشكل فعال في تحقيق الأمن في المجتمع من أجل الوقاية مـن الجريمة التي تشـمل محاولة حل المشـاكل والنزاعات الاجتماعية قبـل اسـتفحالها وبروزها على السـطح أو تطورها إلى أعـمال وأفعال إجراميـة أو عنفيـة أو عدوانيـة. أقول التفاعل مع المواطنين وسـكان الأحيـاء والضواحـي الذين يوجهـون للعمل (يعينـون) فيها وذلك من خـلال محاولة معرفـة مشـاكلهم وهمومهـم (ذات العلاقة بعمل الشرطة) ومحاولة مساعدتهم على حلها. (طالب٢٠٠١م، ص٧٢).

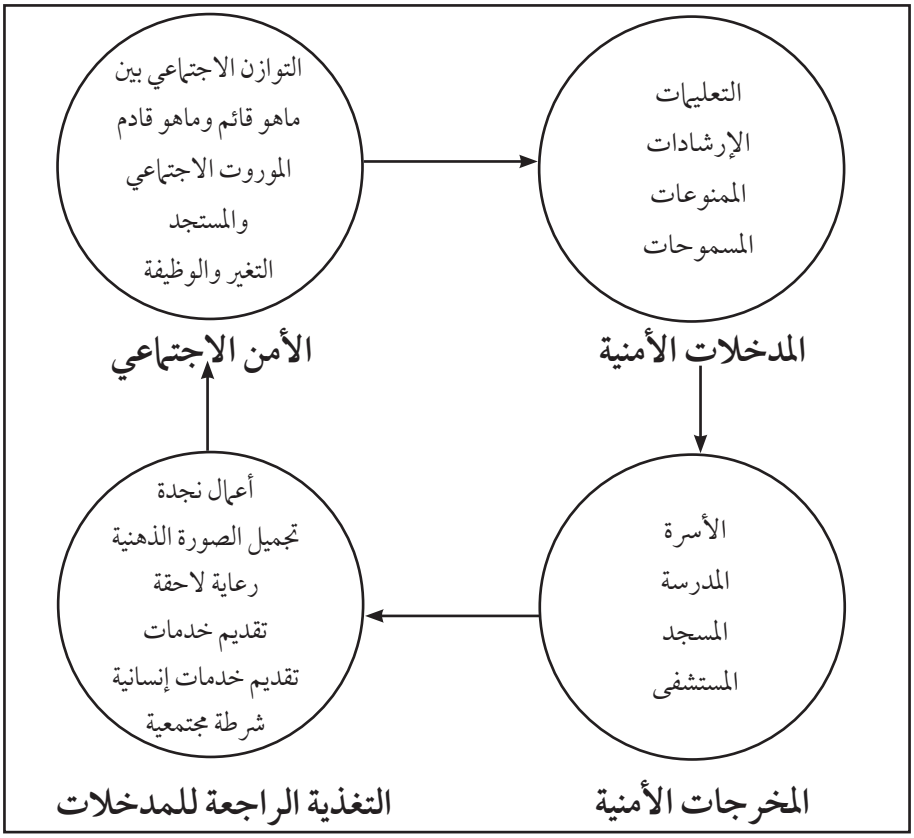

نموذج يوضح علاقة المدخلات الأمنية بالمخرجات الاجتماعية

الخلاصة

هدف علاقة مدخلات الأجهزة الأمنية الرسمية بالمخرجات الاجتماعية هو تحقيق الأمن الاجتماعي المتمثل في التوازن بين النسق الضبطي الأمني والاجتماعي إذ إن الأول يمثل صمام الأمان في الموازنة بين التغيرات الداخلية والخارجية وباقي أنساق البناء الاجتماعي، لأنها من أحد مهامه أو وظائفه. ولما كان المجتمع متغيراً باستمرار، فإن حالة تعرض أفراد المجتمع وجماعاته وأنماطه إلى تصدعات وتحولات وانحرافات وخروقات أمر وارد، الأمر الذي يتطلب من النسق الضبطي الرسمي أن يطرح توجيهاته وإرشاداته ومعاييره المستجدة عن طريق مدخلاته لتتوجه إلى النسق الاجتماعي لكي يستطيع الأخير تنفيذها وطرحها من مخرجاته على شكل ممارسات تنفيذية يطبقها على أعضاؤه في وكالاتهم الخاصة به مثل الأسرة والمدرسة والمسجد والمستشفى والجماعات الصداقية.

إلا أن هذه المهمة لا تخلو من عقبات وعراقيل منها ما هو خاص بالأجهزة الأمنية التي تكون مخرجات مداخلها متصلبة أو قمعية أو ردعية وغير مسايرة لروح العصر. أي غير مرنة في ظل شرائح اجتماعية متعددة ومتنوعة يصعب ملاحظتها بشكل واحد عند الجميع، فضلاً عن كون النفس البشرية تواقة للتغيير والتحرر من القيود، الأمر الذي يجعلها تنحرف عندما تجد ثغرات ضبطية أو ضعفاً في الأجهزة الضبطية. ومن هنا علينا أن نراجع بشكل دائم ومستمر العلاقة بين مدخلات الأجهزة الأمنية ومخرجاتها الاجتماعية عند الوكالات الاجتماعية من خلال التغذية الراجعة (السلبية والإيجابية) التي تصب في النهاية في مدار الأمن الاجتماعي الذي يكون هدف مدخلات الأجهزة الأمنية.

فالمطلوب إذن من الأجهزة الأمنية أن تتعاون مع أفراد المجتمع وتساعدهم في حماية حقوقهم وأمنهم، لكي تكسبهم نحوها ويساعدهم (الأفراد) في مهمتها الأمنية الجسيمة وإذا خسرتهم من خلال سلبيتها الأدائية، فسوف تضاعف مهمتها وتواجه نفوراً اجتماعياً وكرهاً نفسياً من قبل أفراد المجتمع الذي يؤول من ثم إلى عزلهم اجتماعياً ونفسياً ولا يتم التعامل معهم بشفافية واحترام وهذا لا يرغب فيه أحد.

وإزاء ذلك على رجال الأمن أن يظهروا بمظهر الحريص على حماية أمن المواطن قبل مبادرة الأخير في حماية نفسه لكي يكسبوه نحوهم ويساعدهم في أداء مهمتهم. وما الشرطة المجتمعية إلا نموذج لكسب المواطن الذي تبرع في مساعدة ومساندة مهمة رجل الأمن.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

الجـزار، زيـاد (٢٠٠٥م). «وقع علاقـة المواطن مع الأجهـزة الأمنية» مجلة الدراسات الأمنية، العدد ٢٤، بيروت.

الحـربي، عبـد الكريـم عبـد الله المحبيـدلي (٢٠٠٤م). «الـدور الاجتماعـي للمؤسسـات الأمنية» ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثالثة المنعقدة في كلية الملك فهد الأمنية بالرياض.

الحوشـان، بركة بن زامل (٢٠٠٤م). «أهمية المؤسسـات التعليمية في تنمية الوعـي الأمنـي» نـدوة المجتمـع والأمـن في دورتهـا السـنوية الثالثة المنعقدة في كلية الملك فهد الأمنية بالرياض.

الشـمراني، حميدان بن علي (٢٠٠٤م). «الدور التنموي للمؤسسات الأمنية في المجتمـع» ندوة المجتمع والأمن في دورتها السـنوية الثالثة المنعقدة في كلية الملك فهد الأمنية بالرياض.

طالـب، أحسـن (٢٠٠١م). « الوقايـة مـن الجريمـة» دار الطليعـة للطباعة والنشر، بيروت.

العمـري، عبد الكريـم صنيتـان (٢٠٠٤م). «دور المسـجد في تحقيق مفهوم الأمـن الاجتماعي» ندوة المجتمـع والأمن في دورتها السـنوية الثالثة المنعقدة في كلية الملك فهد الأمنية بالرياض.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Horton, Poal 1980 «socilogy›› mc Graw Hill Book co. New York.

Ritzer, George 1992 «sociological Theory›› mc Graw Hill Book co. New York.